جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

الإشكاليات في حديث الافتراق من خلال كتاب الاعتصام للشاطبي "دراسة مقارنة"

د/ قيس سالم مجلي المعايطة

أستاذ مشارك العقيدة الإسلامية والفلسفة،

كلية الشريعة الإسلامية، جامعة مؤتة.

د/ عقاب ذياب ياسين الطراونة

دكتوراه بتخصص العقيدة الإسلامية والفلسفة

الإشكاليات في حديث الافتراق من خلال كتاب الاعتصام للشاطبي "دراسة مقارنة"

قيس سالم مجلي المعايطة

قسم العقيدة والفلسفة، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: dr.qais78@yahoo.com

عقاب ذياب ياسين الطراونة.

قسم العقيدة والفلسفة، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة مؤتة، المملكة العربية السعودية.

البريد الالكتروني: dr.qais78@yahoo.com

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على الإشكاليات في حديث الافتراق من خلال كتاب الاعتصام للشاطبي، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وقُسم إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول تعريف بحديث الافتراق وكتاب الاعتصام، وتناول المبحث الثاني: الإشكاليات العقدية في الحديث من خلال كتاب الاعتصام، وحقيقة افتراق الأمة، والعدد الوارد في الحديث (ثلاث وسبعون فرقة)، ومعنى قوله: (كلها في النار)، والفرقة الناجية، ومعنى مصطلح أهل السنة والجماعة، ومَن هي الأمة الإسلامية. وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الافتراق سنة من سنن الله في خلقه. جاءت إشكالية عدد الفرق التي وردت في الحديث ظاهرة في خلاف العلماء، وقد رأى الشاطبي أن ذلك التعديد ما هو إلا تكلف ليتوافق مع ما أورده الحديث، وقد ذهب الشاطبي إلى عدم ذكر تلك الفرق إلا ما جاء به الشرع ونبه إليهم، مثل الخوارج. وأشار أيضًا إلى وجوب تحديد ذلك الافتراق المطلق الوارد في الحديث، وجعله في الأصول دون الفروع، وأن محاولات الفرق المختلفة للادعاء بأن كلًا منها يمثل الطائفة الناجية مرفوضة، تدفعها في ذلك العصبية لمذهبها، وإن الحقيقة لا تحتكرها طائفة أو فرقة معينة، وتفسير الجماعة بالسواد الأعظم أو بأهل العلم إنما يختلف باختلاف الأحوال، وقد جعل الشاطبي صفات لتلك الطائفة الناجية دون تحديد لفرقة دون أخرى.

الكلمات المفتاحية: الإشكاليات، الإشكاليات العقدية، الافتراق، الشاطبي، الاعتصام.

Problems in the hadith of separation through al-Shatibiy's al itesam book "Comparative study"

Qais Salem Majali Al-Maaita
Department of Doctrine and Philosophy, College of Islamic Law, Mutah University, Saudi Arabia.
E-mail: dr.qais78@yahoo.com
Oqab Diab Yassin Tarawneh
Department of Doctrine and Philosophy, College of Islamic Law, Mutah University, Saudi Arabia.
E-mail: dr.qais78@yahoo.com

Abstract:
The aim of the research is to identify the problems in the hadith of separation through the book of the sit-down by al-Shatibiy, and the research relied on the analytical inductive approach, and divided into an introduction, two sections and a conclusion. The reality of the nation's separation, the number mentioned in the hadith (seventy-three sects), the meaning of his saying (all of them are in the Fire), the surviving sect, the meaning of the term Ahl al-Sunnah and al-Jama'ah, and who is the Islamic nation. The research concluded with a number of results, the most important of which are: Separation is one of the laws of God in His creation. The problem of the number of sects that was mentioned in the hadith is apparent in disagreement with the scholars, and al- Shatibiy saw that this plurality is nothing but an extravagance to conform to what was mentioned in the hadith. Al- Shatibiy pointed out that the absolute difference mentioned in the hadith must be defined and made in the fundamentals rather than the branches, and that the attempts of the different sects to claim that each of them represents the surviving sect is rejected, driven in that by the fanaticism of its doctrine, and that the interpretation of the group is by the great majority. Or with the people of knowledge, but it differs according to different circumstances, and Al- Shatibiy made the characteristics of that surviving sect without specifying one sect without another.

Keywords: Problems, Nodal problems, Separation,A l-Shatibiy, Al itesam.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى مَن سار على هديه ونهجه إلى يوم الدين، أما بعد....

فقد كرم الله أمة الإسلام بهذا الدين الحنيف، فكان أعظم نعمة أنعمها الله على أمتنا، فجعلها خير أمة أُخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، فبعث فيها خير البشر محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ليكون خاتم الأنبياء للبشرية جمعاء، هذه الأمة التي اجتمعت على هدي كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد حمل الرسالة، وأدى الأمانة، وكشف الغمة، وتركها على المحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك، ولا يتنكبها إلا ضال، فكانت الأمة تسير على طريق واحد لم تفترق والرسول في ظهرانيها، فالكل يتبع هديه صلى الله عليه وسلم.

والافتراق سنة من سنن الحياة، وفطرة طبيعية أوجدها الله في البشرية، فكان الافتراق كما أخبر عنه الرسول _صلى الله عليه وسلم_ في حديث الافتراق، الذي روي عن النبي –صلى الله عليه وسلم – بأن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، مثلما افترقت اليهود والنصارى سابقًا، وقد كان هذا الحديث النبوي محور العديد من الدراسات والاختلافات في تفسيره وتأويله، حتى أنه كان عرضة للتصحيح والتضعيف.

وكان الشاطبي واحدًا من علماء الأمة الذين تناولوا حديث الافتراق دراسة وتحليلًا، فعقد في كتابه الاعتصام بابين تناول فيهما حديث افتراق الأمة، وما يتصل به من مسائل فيما يقارب من مائتي صفحة، وقد بحث الإمام الشاطبي معظم مسائل الحديث، وبيَّن المراد بالافتراق، وتحدث عن أهل الافتراق المذكورين في الحديث، وتناول العدد المذكور في الحديث، وأورد جملة من أقوال مَن سبقوه، وكانت الفرقة الناجية محورًا لجانب من

حديثه. وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على الإشكاليات التي واكبت حديث الافتراق كما وردت عند الشاطبي في كتابه الاعتصام، وقد استعرض البحث تلك الإشكاليات بالدرس والتحليل.

إشكالية البحث

لم تختلف الأمة على حديث مثلما اختلفت على حديث الافتراق، وقد انبثق عن هذا الحديث عدد من الإشكاليات التي كانت محور بحث للدارسين والباحثين، وكان الشاطبي واحدًا ممَن تناولوا هذا الحديث، وأبرز بعض الإشكاليات التي اختلف عليها العلماء وحاول أن يفسرها من وجهة نظره، وبالاعتماد على آراء مَن سبقوه في هذا الموضوع، ويمكن تحديد إشكالية هذا البحث بالسؤال الرئيس الآتي: ما الإشكاليات في حديث الافتراق من خلال كتاب الاعتصام للشاطبي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما مدى صحة حديث الافتراق ومفهومه عند الشاطبي في كتابه الاعتصام؟
٢. ما حقيقة افتراق الأمة الإسلامية، وسبب افتراقها عند الشاطبي في كتابه الاعتصام؟
٣. ما إشكالية عدد الفرق في حديث الافتراق عند الشاطبي في كتابه الاعتصام؟
٤. ما إشكالية الفرقة الناجية في حديث الافتراق عند الشاطبي في كتابه الاعتصام؟
٥. ما معنى مصطلح أهل السنة والجماعة، ومَن هي الأمة الإسلامية كما ورد في كتاب الاعتصام؟

أهداف البحث

سعى البحث في هدفه الرئيس للوقوف على الإشكاليات في حديث الافتراق من خلال كتاب الاعتصام للشاطبي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد سعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

١. الوقوف على مدى صحة حديث الافتراق عند علماء الحديث ومن خلال كتاب الاعتصام للشاطبي.
٢. الوقوف على حقيقة افتراق الأمة الإسلامية وسبب افتراقها.
٣. تتبع آراء العلماء في عدد الفرق(ثلاث وسبعون) في حديث الافتراق الواردة في كتاب الاعتصام، وإبراز رأي الشاطبي في ذلك.
٤. الوقوف على ما أورده الشاطبي في كتابه الاعتصام حول الفرقة الناجية، وأقوال بعض العلماء.
٥. معرفة معنى مصطلح أهل السنة والجماعة، ومَن هي الأمة الإسلامية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يلي:

١. أهمية موضوع البحث وهو حديث الافتراق الذي كان محور خلاف في كثير من الدراسات والأبحاث.
٢. يعد هذا البحث هو البحث الأول الذي يدرس إشكاليات حديث الافتراق عند الشاطبي في كتابه الاعتصام، فلم يسبق أن كان هذا الموضوع محورًا لبحث سابق – على حد علم الباحث–.

منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي في إظهار إشكاليات حديث الافتراق عند الشاطبي في كتابه الاعتصام، والوقوف على تلك الإشكاليات وعرض آراء الشاطبي والتعليق عليها.

الدراسات السابقة

١. دراسة كايد يوسف قرعوش بعنوان: "حديث الافتراق والطائفة الناجية : دراسة منهجية نقدية"(١)، تناولت هذه الدراسة حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وما أحدثه من أصداء في الساحتين السياسية والعقدية، وذلك من خلال دراسة النصوص الشرعية الداعية للوحدة ونبذ الفرقة، وتناول خلاف العلماء حول صحة الحديث، وبينت الدراسة أن الافتراق المؤثر ما كان في الأصول بل في الفروع، وقد عرضت الدراسة للآراء المتعلقة بالجماعة الناجية.

٢. دراسة رفاعي ممدوح عرابي، بعنوان: " الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج"(٢)، وقد تناولت الدراسة تعريفات للافتراق والاختلاف، وأوردت روايات حديث الافتراق وموقف العلماء منه، وتناولت نتائج الافتراق والاختلاف على الأمة.

(١) قرعوش، كايد يوسف، حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية: دراسة منهجية نقدية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد(١)، ٢٠٠٥.

(٢) عرابي، رفاعي ممدوح، الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد السابع، العدد(٣٢)، ٢٠٠٩.

المبحث الأول: تعريف حديث الافتراق

١. حديث الافتراق وروايته

كُتب على أمة محمد –صلى الله عليه وسلم – أن تعيش الافتراق كسائر الأمم التي سبقتها من يهود ونصارى، وهذا ما أخبر عنه نبينا محمد –صلى الله عليه وسلم – في حديث افتراق الأمة، الذي روي بألفاظ عديدة في السنن والمسانيد وغيرها من دواوين السنة، فرواه أبو داود عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بلفظ: "افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة". وروي عن عوف بن مالك – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فإحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده! لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار". قيل: يا رسول الله! مَن هم؟ قال: الجماعة"(١).

ولقد روى ابن أبي عاصم هذا الحديث بطرق متعددة ، منها: "عن عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله – فرقة". وروي عن عوف بن مالك – رضي الله عنه– قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة واحدة في الجنة وسبعين في النار،

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه. وصححه الألباني في صحيح الجامع حديث رقم(١٠٩٣). وقد ورد لهذا الحديث روايات عدة عند أبي داود والترمذي وابن ماجة وأحمد كلهم عن أبي هريرة، وعند ابن ماجة وأحمد أيضاً عن أنس بن مالك. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوي ٣٤٥/٣ : الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد.

وافترقت النصارى على اثنتي وسبعين فرقة، فإحدى وسبعين في النار وواحدة في الجنة، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، واثنتان وسبعين في النار، قيل: يا رسول الله مَن هم؟ قال: هم الجماعة"(١). و"عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: "إن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة" (٢). و"عن أبي هريرة قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " تفرقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" (٣). وبعد أن عدد الإمام شمس الدين الفِرق التي وردت في حديث الافتراق، وذكر حديث: "اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار"، وحديث اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة"، قال: "هذا الحديث أشهر، والأول أصح إسنادًا"(٤). وقال ابن تيمية عند حديثه عن الفرق: "مع أن حديث الاثنتين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين، وقد ضعفه ابن حزم وغيره، لكن حُسّنه غيّره أو صححه، كما صححه الحاكم وغيره، وقد رواه أهل السنن، وروي من طرق، فالحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم"(٥)، وقد أورد الألباني هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الصحيحة ودافع عنه(٦).

---

(١) قال الألباني: إسناده جيد، رواه ابن ماجه وغيره.

(٢) قال الألباني: حديث صحيح، والحديث أخرجه ابن ماجه(٣٩٩٣).

(٣) قال الألباني: إسناده حسن، والحديث أخرجه أحمد وغيره من أصحاب السنن. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥، ٤٧٣/١.

(٤) البشاري، أبو عبدالله شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص٣٨.

(٥) ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمعه عبدالرحمن بن محمد النجدي، الرياض، دار علم الكتب، ١٩٩١، ٣٤٧/٣.

(٦) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤٧٩/١.

أما الشاطبي فقد أثبت صحة رواية أبي هريرة، وذلك بقوله: " صحَّ من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه–" أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة. وخرجه الترمذي هكذا"(١).

ونلاحظ هنا أن الشاطبي كان يميل إلى رواية أبي هريرة، والدليل على ذلك أنه قال عند ذكره للحديث الذي أورده الترمذي " وللترمذي تفسير لهذا، لكن بإسناد غريب عن غير أبي هريرة – رضي الله عنه –، فقال في حديثه: وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة. قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي"(٢).

وقد ضعف الشاطبي بعض روايات الحديث بناء على العدد الذي ذكر بأنه (اثنتان وثمانون)، فيقول: "وأغرب من هذا كله رواية رأيتها في جامع ابن وهب: إن بني إسرائيل تفرقت إلى إحدى وثمانين ملة، وستفترق أمتي على اثنتين وثمانين ملة، كلها في النار إلا ملة واحدة. قالوا: وأية ملة يا رسول الله؟ قال: الجماعة"(٣). وكما يذكر كايد قرعوش: "ويتبين من كثرة رواة هذا الحديث، تعدد طرقه، واطراد سنده في كتب الحديث، كما يذكر بعض أهل الحديث "أسهم بقدر كبير في الحكم بصحته"(٤). و"حدد السلفيون موقفهم من الحديث بأنه صحيح"(٥). ويشير ماجد الأسمري إلى أنه" رغم كل

(١) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة التوحيد، (د.ت)، ٣/١٥٦-١٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ٣/١٥٧.

(٣) المرجع نفسه، ٣/١٦١.

(٤) قرعوش، حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية: دراسة منهجية نقدية، ص٧

(٥) الأسمري، ماجد، موقف الفكر المعاصر من مفهوم الفرقة الناجية، مجلة البيان، العدد(٣٢٥)، ٢٠١٤، ص٣.

ما ورد من إثبات كثير من العلماء صحة هذا الحديث، إلا أن هناك مجموعة أخرى من العلماء قد طعنوا في سند هذا الحديث ومتنه، فكان عدد الفرق المذكور في متن الحديث محل جدل واسع، إضافة إلى الجدل الذي سببته رواية "كلها في النار إلا واحدة"(١). ومن أولئك العلماء فخر الرازي؛ إذ يقول: "والعلماء يختلفون في صحة هذا الحديث، فمنهم مَن يقول: إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلًا، فما من إسناد روي به إلا وفيه ضعف، ومنهم مَن يقول: إنه لا يصح من جهة المتن، فرواياته متضاربة في العجز والصدر"(٢). وأضاف في كتابه "وطعن بعضهم في صحة هذا الخبر، فقال: إن أراد بالاثنتين وسبعين فرقة أصول الأديان فلم يبلغ هذا القدر، وإن أراد الفروع فإنها تتجاوز هذا القدر إلى أضعاف ذلك"(٣). نجد الرازي طعن في قوله الأول في سند هذا الحديث، فجعل كل الروايات التي جاءت بهذا الحديث مطعونًا في سندها، وجعل المتن محل طعن أيضًا بسبب تضارب الروايات، وحدد في قوله الثاني سبب الطعن في المتن فجعله في العدد المذكور في الحديث.

(١) المرجع نفسه، ص٧.

(٢) فخر الدين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق: علي سامي النشار، بيروت، دار الكتب العلمية، (د.ت)، ص٣.

(٣) فخر الدين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، التفسير الكبير، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١، ٢١٩/٢٢.

٢. مفهوم الافتراق في الحديث عند الشاطبي

أ.الافتراق لغة

الافتراق لغة: "خلاف الاجتماع، والفَرْقُ خلاف الجمع، وورد في لسان العرب: الفَرْقُ: خلاف الجمع، فَرَقَه يَفْرُقُه فَرْقًا وفرَّقه، وقيل: فَرَقَ للصَّلاح فَرْقًا، وفَرَّق للإفساد تَفْريقًا، وانفرق الشيء وتفرَّق وافترق. والافتراق: الانقسام، والفِرْقُ: القِسْم، والجَمْعُ أفْراق"(١). وجاء في تهذيب اللغة: " والفرقة: الطائفة من الناس، والفريق أكثر منه، والفُرقة: مصدر الافتراق، وفِرَقٌ: جمع فِرْقة"(٢). وأورد الفيروز آبادي في محيطه: " والفِرْقُ – بالكسر – القطيع من الغنم، أو من الغنم الضالة، والفُرْقانُ، بالضم: القرآن، وكل ما فُرِقَ به بين الحق والباطل، ويوم الفُرقان: يوم بدر، والتفريق: التبديد، يقال: فَرَّقه تَفْرِيقًا وتَفْرِقَة: بَدَّدَه"(٣). وجاء في تاج العروس: " التفرّق: مصدر تفرَّق القوم تفَرّقًا". فالفاء والراء والقاف أصل صحيح يدل على تمييز بين شيئين. من ذلك الفَرْق: فرق الشعر، يقال: فرّقته فَرقًا. والفِرق: القطيع من الغنم. والفِرق: الفِلق من الشيء إذا انفلق"(٤). أما في معجم الوسيط فقد ورد " والتفرّق والافتراق سواء، ومنهم مَن يجعل التفرّق للأبدان، والافتراق في الكلام، فيقال: فرَّقت بين الكلامين فافترقا، وفرّقت بين الرجلين فتفرّقا"(٥).

---

(١) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار صادر، ٢٠٠٤، مادة (فرق).

(٢) الزهري، محمد بن أحمد الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠١، ٩٨/٩.

(٣) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥، ص٩١٧.

(٤) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، الرياض، دار الهداية، (د.ت)، (فرق)، ٢٩٧/٢٦.

(٥) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة، ٢٠٠٤، ٢/مادة(فرق).

ب. الافتراق اصطلاحاً

يعرف الافتراق اصطلاحًا بأنه: "الافتراق عن جماعة المسلمين، وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم – والصحابة، وأهل السنة، ومَن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق، فمَن خالف سبيلهم في أمر يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد، أو الشذوذ عنهم في المنهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق، ومن ذلك قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: " مَن فارق الجماعة قيد شِبر فقد خلع رِبْقَةَ الإسلام من عُنُقه"(١)، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: " مَن فارق الجماعة وخرج من الطاعة، فمات فميتته جاهلية، ومَن خرج على أمتي بسيفه، يضرب برها وفاجرها، لا يحاشي مؤمنًا لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده، فليس من أمتي، ومن قُتل تحت راية عمّيّة، يغضب للعصبية، أو يقاتل للعصبية، أو يدعو إلى العصبية، فقِتْلَةٌ جاهلية"(٢).

(١) ابن حمدويه، أبو عبدالله الحاكم بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٠، حديث رقم(٤٠١)، ص٢٠٣.

(٢) ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٥، حديث رقم (٨٠٤٧)، ١٤٧/٨.

المبحث الثاني

الإشكاليات العقدية في الحديث من خلال كتاب الاعتصام

الإشكال الأول: حقيقة افتراق الأمة وسبب افتراقها

يرى الشاطبي أن الافتراق الوارد في الحديث جاء مطلقًا، بمعنى أنه يشمل كل اختلاف وافتراق سواء في الأصول أو في الفروع؛ لذا وجب تقييده بالخلاف في الأصول والأمور الكلية المتصلة بالدين دون الفروع. فيقول الشاطبي: "فلا يصح أن يراد مطلق الافتراق، لأنه يلزم أن يكون المختلفون في مسائل الفروع داخليين تحت إطلاق اللفظ، وذلك باطل، وإنما يراد افتراق مقيد، وإن لم يكن في الحديث ما يدل عليه ففي الآيات ما يدل عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٩)، وقال تعالى: ﴿ولاَ تَكُونُواْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (سورة الروم: ٣١-٣٢)"[(١)]. وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على التفرق الذي صاروا به شيعًا، ومعنى "صاروا شيعًا"، أي جماعات بعضهم قد فارق البعض، ليسوا على تآلف ولا تعاضد وتناصر، بل على ضد ذلك، فإن الإسلام واحد، وأمره واحد، فاقتضى أن يكون حكمه على الائتلاف التام لا على الاختلاف.

ويقول الشاطبي: " إن هذه الفرق إنما تصير فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئية من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية، لأن الكليات

(١) الشاطبي، الاعتصام، ١٦١/٣.

تضم من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب أن لا تختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب"[١]، فالخلاف المذموم عند الإمام الشاطبي إنما هو "خلاف في الأصول دون الفروع، بل الخلاف في الفروع غير مضر، وهو أمر لابد منه، فإن الله حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالًا للظنون، وقد ثبت أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالظنيات عريقة في إمكان الاختلاف، لكن الفروع دون الأصول، لذلك لا يضر الاختلاف"[٢].

ويرى الشاطبي أن الاختلاف في الفروع أمر لابد منه؛ تحقيقًا للتوسعة على الناس حتى لا يضيق عليهم في أمور دينهم، وذلك كله رحمة من الله تعالى بأمة الإسلام، وفي ذلك يقول الشاطبي: "إنا نقطع بأن الخلاف في مسائل الاجتهاد واقع ممَن حصل له محض الرحمة وهم الصحابة ومن اتبعهم بإحسان رضي الله عنهم، ولقد عد جماعة من السلف الصالح اختلاف الأمة في الفروع ضربًا من ضروب الرحمة". ويقول الشاطبي: "ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد، وجواز الاختلاف فيه ... فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيهم"[٣]. وفي ذلك يقول أبو عبدالله البشاري: "ألا ترى إن أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – قد اختلفوا وجعل اختلافهم رحمة"[٤]، لذلك وجدنا أن المذاهب الأربعة التي تسير عليها الأمة جاءت رحمة للناس، فالاختلاف فيما بينها فتح للأمة باب الاختيارات، مع ملاحظة أن تلك الاختلافات كانت في

(١) المرجع نفسه، ١٧٦/٣.

(٢) عرابي، الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج، ص١١٣٣.

(٣) الشاطبي، الاعتصام، ١٧٠/٣.

(٤) البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص٣٨.

الفروع لا في الأصول. ويؤكد ما ذهب إليه الشاطبي قول القرطبي: "إن الافتراق المحذر منه في الحديث إنما هو في أصول الدين وقواعده؛ لأنه قد أطلق عليها مللًا، وأخبر أن التمسك بشيء من تلك الملل موجب دخول النار، ومثل هذا لا يُقال في الفروع"(١)، ويورد فخر الرازي: " المراد من الدين ما لا يختلفون فيه من معرفة ذات الله تعالى وصفاته، وأما الشرائع فإن الاختلاف فيها لا يسمى اختلافًا في الدين"(٢).

ويرى الشاطبي أن الافتراق إن نظرنا إليه بتفرق الأبدان فإنه ناتج عن الاختلاف في المذاهب والآراء، ويراه الشاطبي هو الحقيقة، وإن كان الافتراق في المذاهب فهو الاختلاف، وجاء بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران، ١٠٥).

وإن الاختلاف عند الشاطبي يعود إلى سببين هما: الأول: أنه خارج عن مقدور العباد وكسبهم، والذي يعود إلى سابق القدر، فسابق القدر حتم على الخلق ما هم عليه من الاختلاف والتفرق، أما الثاني، فهو الذي يعود إلى كسب العباد، ويكون صادرًا عن مقدورهم(٣)، وقد رجح الشاطبي أن الاختلاف هو خارج عن مقدور العباد، فهو اختلاف غير كسبي. وجعل "المقصود في الاختلاف لا يكون في صور البشر وألوانهم، ولا في أوصافهم الجسدية، بل هو اختلاف في الآراء، والنحل، والأديان، والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الدنيا والآخرة، فأبى الله إلا ما سبق به

(١) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ١٣٠/٤.

(٢) فخر الرازي، التفسير الكبير، ١٠٤/٢٣.

(٣) الشاطبي، الاعتصام، ١١٦/٣.

علمه من اختلاف الأمة كما اختلفت غيرهم من الأمم"[١].

ويرى الشاطبي أن هناك ثلاثة أسباب للافتراق تعود إلى كسب العباد وفعلهم، والأسباب الثلاثة هي:

أولًا "الجهل": يرى الشاطبي أن أصل الافتراق في الأمة هو الجهل، فإليه تعود أسباب افتراق الأمة كلها، وذلك بأن يعتقد الإنسان بأنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ولم يبلغ تلك الدرجة، فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأيًا وخلافه خلافًا، والجهل عند الشاطبي أعم من عدم معرفة الفرد بأحكام الإسلام، وقد يعرف الإنسان نصوص الشريعة كلها، إلا أنه يفهمها فهمًا غير صحيح، يقول الشاطبي في ذلك: " أحدهما: أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يُعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين – ولم يبلغ تلك الدرجة–، فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأيًا، وخلافه خلافًا"[٢]. ويكون ذلك الاختلاف كما يرى الشاطبي على وجهتين، فقد يكون في الفروع، وقد يكون في الأصول.

ثانيًا " إتباع الهوى": وبسببه أطلق على أصحاب البدع أهل الأهواء، وذلك بسبب إتباعهم أهوائهم، وبذلك يكون للشهوات والرغبات الدور الأبرز في الحكم على الأشياء من جهة واحدة، والفرق الضالة عند الشاطبي في الحديث يعود إلى سبب خروجها إلى إتباع أهوائها دون توخي مقاصد الشريعة، وقد مثّل الشاطبي بذلك على المعتزلة. وقد ذكر الشاطبي بعض أولئك الذين يتبعون أهواءهم، حيث يقول: " وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقبيح، ومَن مال إلى جانبهم من الفلاسفة وغيرهم، ويدخل في غمارهم مَن كان منهم يغشى السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلبًا للرياسة، فلابد أن يميل

(١) المرجع نفسه، ١١٧/٣.

(٢) الشاطبي، الاعتصام، ١٢٨/٣.

مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما أرادوا حسبما ذكر العلماء ونقله الثقات من مصاحبي السلاطين"[1]، وقد فسر الشاطبي سبب تفرقة الأمة بإتباع الهوى بقوله: " فأهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم؛ لم يبالوا بشيء، ولم يعدوا خلاف أنظارهم شيئًا، ولا راجعوا عقولهم مراجعة مَن يتهم نفسه، أو يتوقف في موارد الإشكال، وهو شأن المعتبرين من أهل العقول، وهؤلاء صنف من أصناف مَن اتبع هواه، ولم يعبأ بعذل العاذل فيه، وثم أصناف أخرى، يجمعهم مع هؤلاء إشراب الهوى في قلوبهم، حتى لا يبالوا بغير ما هم عليه"[2]. وهذا يعني أن مَن يتبع شهواته ورغباته فإنه يلجم عقله عن الإصغاء لغيره ممَن يعارضوه، فتتولد لديه القناعة أنه على صواب دون أن يعمل عقله فيما هو عليه، فيصبح تحت سيطرة تلك الأهواء التي سكنت قلبه.

ثالثًا " التصميم على إتباع العوائد": ويقصد بذلك أولئك الذين يصرون على تقليد الآخرين، وإتباع السابقين، من آباء وشيوخ، وهو عند الشاطبي تقليد مذموم. يقول الشاطبي في ذلك: " وهذا الوجه هو الذي مال بأكثر المتأخرين من عوام المبتدعة إذا اتفق أن ينضاف إلى شيخ جاهل، أو لم يبلغ مبلغ العلماء، فيراه يعمل عملًا، فيظنه عبادة، فيقتدي به، كائنًا ما كان ذلك العمل، موافقًا للشرع أو مخالفًا، ويحتج به على مَن يرشده، فيقول: كان الشيخ فلان من الأولياء، وكان يفعله، وهو أولى أن يُقتدى به من علماء الظاهر؛ فهو في الحقيقة رجوع إلى تقليد، مَن حسّن ظنه فيه أخطأ أو أصاب، كالذين قلدوا آباءهم سواء، وإنما قصارى هؤلاء أن يقولوا: إن آباءنا أو شيوخنا لم يكونوا ينتحلون مثل هذه الأمور سدى، وما هي إلا معضودة

(١) المرجع نفسه، ٣/١٣٣-١٣٤.

(٢) المرجع نفسه، ٣/٣١٩-٣٢٠.

بالدلائل والبراهين، مع أنهم يرون أنه لا يوجد دليل عليها، ولا برهان يقود على القول بها"[١]. يبين الشاطبي أن إصرار المقلِّد على تقليده بمن سبقوه من آباء وشيوخ دون التحري عن دليل الصحة في قول السابقين، فقط هو تقليد دون التحري أو التمعن في قوله سواء كان يوافق الشرع أو يخالفه، فيحتج بقوله ويجعله عبادة، فهو صادر كما يرى أن المقلَّد من الأولياء، وهو أحق أن يقتدى به. وقد جعل الشاطبي الأسباب الثلاثة التي ذكرها في سبب الاختلاف عائدة كلها إلى جهل مقاصد الشريعة، وعدم التثبت من معانيها، والأخذ بتلك المعاني بدون علم بمقاصد الشريعة، حيث يقول: "هذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد، وهو: الجهل بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، والأخذ فيها بالنظر الأول، ولا يكون ذلك من راسخ في العلم"[٢].

الإشكال الثاني: العدد الوارد في الحديث (ثلاث وسبعون فرقة)

ذهب بعض الباحثين إلى الطعن في هذا الحديث بسبب عدد الفرق المذكور فيه، فتسلسل العدد لهذه الفرق بين اليهود الذي بلغ (٧١) فرقة، والنصارى (٧٢) فرقة، والمسلمون (٧٣) فرقة، وحدد بعضهم عدد تلك الفرق الضالة، فأورد البغدادي في كتابه (الفرق بين الفرق) " عشرون روافض، وعشرون خوارج، وعشرون قدرية، وعشر مرجئة، وثلاث نجارية وبكرية وضرارية وجهمية وكرامية، فهذه ثنتان وسبعون فرقة، فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة"[٣]. وقد حدد بعضهم عدد تلك الفرق الضالة، ومنهم أبو المظفر الاسفرانيني الذي حددها بست فرق، وهي:

(١) الشاطبي، الاعتصام، ١٤٤/٣.

(٢) المرجع نفسه، ١٤٥/٣.

(٣) البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد زاهد، القاهرة، (د.ت)، ص١٩.

"الخوارج، والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والرافضة، والجبرية، وقد انقسمت كل فرقة منها على اثنتي عشرة فرقة، فصارت اثنتين وسبعين فرقة"(١). ويعلق الدكتور كايد قرعوش على ذلك بقوله: " ويبدو لي أن اتجاه حصر الفرق فيمن خلا من القرون غير مقنع، والقول الصحيح أن العدد هنا للتكثير فحسب، إذ إن من المصادفات العجيبة أن يكون ترتيب افتراق الأمم الثلاثة ضمن خانة السبعينات، ثم إن الافتراق بينها يكون بفارق فرقة واحدة على التوالي، وهو ما يأباه العقل السليم بادي الرأي"(٢).

والثابت "أن اليهود انقسموا في مختلف مراحل تاريخهم إلى فرق دينية متعددة، بينها من الاختلاف في الأصول والفروع من الفروق ما يوحي بأن كل فرقة لها دين مستقل عن الأخرى، وإن ادعت كل فرقة منها أنها أفضل طريقة وأشد تنسكًا بأصول الدين اليهودي وروحه من الفرق الأخرى، وبعض هذه الفرق قديم، وبعضها حديث، وبعضها طواه الزمن، ولم يعد له وجود يُذكر، وبعضها لا يزال حيًا مؤثرًا في الحياة الدينية لليهود، وبعضها أقل تأثيرًا"(٣)، وأهم موضوع يدور حوله اختلاف هذه الفرق هو "الاعتراف بأسفار العهد القديم، والأحاديث الشفوية المنسوبة إلى موسى – عليه السلام– أسفار التلمود، أو إنكار بعض هذه الأصول، ورفض الأخذ بما جاء فيها من أحكام وتعاليم، وكذلك اختلافهم في الإيمان باليوم الآخر"(٤).

---

(١) الاسفرانيني، أبو المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، القاهرة، المكتبة الأزهرية، ١٩٩٩، ص٢٢.

(٢) قرعوش، كايد يوسف، حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية: دراسة منهجية نقدية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد(١)، ٢٠٠٥، ص١٠.

(٣) كركور، محمد محمد، الفرق اليهودية القديمة وآثارها في الواقع اليهودي المعاصر، ٢٠١٧، ص٥٨٧، متوفر عبر الموقع الاكتروني: https://bfdc.journals.ekb.eg/article.pdf

(٤) وافي، علي عبدالواحد، اليهودية واليهود، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص٩٠.

وإن قاعدة أصل الافتراق في إتباع الرسل تنطبق على اليهود والنصارى، حيث قارن بين الأمة الإسلامية وبين اليهود والنصارى في طبيعة الافتراق أنه حصل فيهم مع كونهم يهودًا ونصارى، ونص على أن فيهم فرقة ناجية أيضًا ولعلها الفرقة التي آمنت بالإسلام في مراحل افتراقهم الأخيرة، قال الشاطبي: " إنا إذا قلنا بإن هذه الفرق كفار على قول مَن قال به، أو ينقسمون إلى كافر وغيره، فكيف يعدون من الأمة؟ وظاهر الحديث يقتضي أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة، وإلا فلو خرجوا من الأمة إلى الكفر لم يعدوا منها البتة كما تبين، وكذلك الظاهر في فرق اليهود والنصارى، أن التفرق فيهم حاصل مع كونهم هودًا ونصارى؟ فيُقال في الجواب على هذا السؤال: إنه يحتمل أمرين: أحدهما: أن نأخذ الحديث على ظاهره فتكون هذه الفرق من الأمة، ومن أهل القبلة، ومن قيل بكفره منهم فإما أن يسلم في فهم هذا القول فلا يجعلهم من الأمة أصلًا، ولا هذه الأمة ظهر أن فيها فرقة زائدة على الفرق الأخرى اليهود والنصارى، فالاثنتان والسبعون من الهالكين المتوعدين بالنار، والواحدة في الجنة"[١].

ويضيف الشاطبي "وإن هذه الأقوال المذكورة آنفًا مبنية على أن الفرق المذكورة في الحديث هي المبتدعة في قواعد العقائد على الخصوص، كالجبرية، والقدرية، والمرجئة، وغيرها، وهو مما ينظر فيه؛ فإن إشارة القرآن والحديث تدل على عدم الخصوص. أفلا ترى قوله تعالى: " فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة" (آل عمران: ٧)، و(ما) في قوله تعالى (ما تشابه) تعطي خصوصًا في إتباع المتشابه، لا في قواعد العقائد، ولا في غيره، بل الصيغة تشمل ذلك كله، فالتخصيص تحكم" [٢].

(١) الشاطبي، الاعتصام، ١٧٠/٣.

(٢) المرجع نفسه، ١٧٣/٣.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥١)، فذكر أشياء من القواعد وغيرها، فابتدأ بالنهي عن الإشراك، ثم الأمر ببر الوالدين، ثم النهي عن قتل الأولاد، ثم النهي عن الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ثم النهي عن قتل النفس بإطلاق، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾. ثم ذكر الله – سبحانه– أكل مال اليتيم، ثم الأمر بتوفية الكيل والوزن، ثم العدل في القول، ثم الوفاء بالعهد. ثم ختم بقوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام، ١٥٣)، ولم يخص ذلك بالعقائد، فدل على أن إشارة الحديث لا تختص بها دون غيرها[١].

وقد حقق الشاطبي في كتابه الاعتصام قضية العدد الذي ورد في الحديث، فأورد تحت المسألة السابعة "في تعيين هذه الفرق" " وهي مسألة – كما قال الطرطوشي– طاشت فيها أحلام الخلق، فكثير ممن تقدم وتأخر من العلماء عينوها، ولكن في الطوائف التي خالفت في مسائل العقائد، فمنهم من عد أصولها ثمانية، فقال: كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والمرجئة، والنجارية، والجبرية، والمشبهة، والناجية"[٢]، وقد ذكر الطرطوشي أن هذه الفرق تتشعب إلى اثنتين وسبعين شعبة،

(١) الشاطبي، الاعتصام، ١٧٤/٣.

(٢) المرجع نفسه، ١٨٥/٣.

لتتطابق مع العدد المذكور في حديث الافتراق. وقد علق الشاطبي على هذا التعداد بقوله: " وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنَّة من تكليف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دل العقل أيضًا على انحصار ما ذكروه في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد"(١). وهذا يعني في نظر الشاطبي أن ذلك التعديد إنما جاء به أصحابه كي يتطابق مع ما ورد في الحديث، لذلك فعده من التكليف فيما ذهبوا إليه، ونفى الشاطبي أن يكون لذلك التعديد دليل شرعي قطعي، ولا يتوافق مع العقل، إنما هو اجتهاد من قائليه؛ ليثبت رأيهم في توافقه مع ما ورد في الحديث النبوي.

وبعد حديث الشاطبي عن ذلك القول، ينتهي إلى عدم تعيين هذه الفرق إلا مَن نبَّه الشرع على تعيينهم كالخوارج، أو دعت الفرقة إلى ضلالتها وحاولت تزيين بدعتها للعوام ومن لا علم عنده، فمثل هؤلاء لابد من ذكرهم، وبيان ضلالهم، وأنهم من الفرق الهالكة"(٢)، ولعل رأي الشاطبي هذا هو الأقرب للقبول، لأن تعيين تلك الفرق مدعاة إلى الفتن والصراعات فيما بين الفرق، مما يخلق أجواء من الشحناء بين أمة الإسلام، فكل فرقة ستدعي أنها هي على الصواب والفرق الأخرى هي الهالكة، ولعل رأي الشاطبي في تحديد تلك الفرق التي جاء الشرع منبهًا على تعيينها كالخوارج، لأن معالم تلك الفرق قد وضحه الرسول – صلى الله عليه وسلم– وبين صفاتها، وهي خطر على الإسلام والمسمين.

لقد قبل الشاطبي برأيه هذا حديث الافتراق ولكنه رفض مفهوم العدد

(١) المرجع نفسه، ٣/٢٠١.

(٢) المرجع نفسه، ٣/٢١٣.

الوارد فيه، وكان ممن رأى أن المراد بالعدد التكثير، وكأن الرسول –صلى الله عليه وسلم– أخبر أن اليهود افترقوا فرقًا كثيرة، وأن النصارى افترقوا فرقًا كثيرة، وأن أمته – صلى الله عليه وسلم – سوف تفترق فرقًا أكثر من الأمتين السابقتين، دون حصر في عدد معين لأي من الأمم الثلاث، واستعمل لفظ السبعين للدلالة على الكثرة، واستعمل الرقم الذي فوق السبعين للدلالة على الفروق في هذه الكثرة بين الأمم الثلاث، فاليهود أقل الثلاث، والنصارى أكثر من اليهود، والمسلمون أكثر من الجميع(١). ومن أبرز المستشرقين الذين تعرضوا لحديث الافتراق، فيما يخص عدد الفرق الهالكة، المستشرق جولدتسيهر في كتابه "العقيدة والشريعة في الإسلام"، فعند تعقيبه على تعديد الفرق الهالكة في الإسلام، والتي حاول بعض العلماء أن يصل بها إلى العدد المذكور في الحديث، فيقول: "يرجع أغلب الخطأ في هذا إلى علماء الكلام أنفسهم؛ إذ أساؤوا فهم حديث من الأحاديث النبوية قُصد به تمجيد الإسلام وإعلاء شأنه، فخصه بقدر من الفضائل والمزايا، بلغت في عددها ثلاثًا وسبعين، تقابلها من فضائل اليهود إحدى وسبعون فرعًا أو فرقة، وقد استرسلوا اعتمادًا على هذا التخريج في الإكثار بقدر استطاعتهم من تعداد الفرق الذاهبة كلها في النار، ما عدا الفرقة الناجية، التي يُفضي مذهبها وحده إلى النجاة؛ أي تلك التي توافق السنة"(٢). ويشير جولدتسيهر إلى أن " الفرق الدينية الحقيقية في الإسلام التي يمكن أن تنطبق عليها هذه التسمية هي الجماعات التي تنكبت السنة، وابتعدت عن التعاليم الإسلامية المعتمدة التي أقرها المسلمون في مختلف عصورهم التاريخية؛ أي الأفراد

(١) مزروعة، محمود، تاريخ الفرق الإسلامية، القاهرة، مطبعة الشمس، ٢٠٠٣، ص٣١.

(٢) جولدتسيهر، إجناس، العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى اللغة العربية وعلق عليه: محمد يوسف موسى، وعبدالعزيز عبدالحق، وعلي حسن، القاهرة، دار الكاتب المصري، (د.ت)، ص١٦٧.

الذين عارضوا الإجماع في المسائل الأساسية ذات الأهمية القصوى في نظر غالبية المسلمين"[١]، فنجد أن جولدتسيهر يرى أن المعنى هو تعداد للفضائل التي ميزت الإسلام عن اليهودية والنصرانية.

الإشكال الثالث: معنى قوله: (كلها في النار)

جاء في الحديث مما ورد عن الرسول –صلى الله عليه وسلم – "أن الفرق الضالة كلها في النار، وهذا وعيد يدل على أن تلك الفرق قد ارتكبت كل واحدة منها معصية كبيرة، أو ذنبًا عظيمًا؛ إذ قد تقرر في الأصول أن ما يتوعد الشر عليه لخصوصه؛ فهو يعد كبيرة، إذ لم يقل: "كلها في النار" إلا من جهة الوصف الذي افترقت بسببه عن السواد الأعظم وعن الجماعة، وليس ذلك إلا البدعة المفرِّقة"[٢].

ومحور حديث الشاطبي عن الفرق التي وردت في الحديث " كلها في النار" هل هذا الوعيد يدل على الخلود في النار أم لا، ويرى الشاطبي أن الفرق كلها هي داخلة في أمة محمد – صلى الله عليه وسلم–، وقد ذهب الشاطبي إلى الرد على مَن أخرجوا بعض الفرق من الملَّة، فقد ربط بين دخول النار "كلها في النار" والكفر، وذلك بأنه يرى أن الحديث يوجب تنفيذ الوعيد في ظاهره، أما أن تبقى تلك الفرقة خالدة في النار أم لا فهذا سكت عنه، فلا دليل ظاهر على التكفير؛ لأن الوعيد بالنار قد يتعلق بالمؤمن العاصي، إضافة إلى أن الوعيد كذلك يرتبط بالكفر، فما ذهب الشاطبي إلى أن الحديث لا يدل على أن الفرق كافرة، فيكون معنى قوله – صلى الله عليه وسلم– "كلها في النار" أنهم يتعرضون لما يدخلهم النار من أفعال أو أقوال، فمن يدخل منهم النار يدخل بذنبه، ثم يخرج منها برحمة الله تعالى.

(١) المرجع نفسه، ص١٦٨.

(٢) الشاطبي، الاعتصام، ٣/٢٦٤-٢٦٧.

فيقول الشاطبي في ذلك: "وأما على رواية مَن قال في حديثه " كلها في النار إلا واحدة"؛ فإنما يقتضي تنفيذ الوعيد ظاهرًا، ويبقى الخلود وعدمه مسكوتًا عنه، فلا دليل فيه على شيء مما أردنا، إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين كما يتعلق بالكفار على الجملة، وإن تباينا في التخليد وعدمه"(١).وقد استدل الشاطبي على أنه لا يجوز تكفير فرقة من الفرق، وأن جميعها داخلة في أمة الإسلام، وذلك على النحو الآتي:

١. أن النبي – صلى الله عليه وسلم– عندما أخبر عن الافتراق أضاف جميع الفرق إلى أمته (تفترق أمتي)، ولو كانت الفرق خارجة عن الأمة لم يضفها إليها، ويقول الشاطبي في ذلك: "هذه الفرق – وإن كانت على ما هي عليه من الضلال– فلم تخرج من الأمة، ودلَّ على ذلك قوله: "تفترق أمتي"، فإنها لو كانت ببدعتها تخرج من الأمة لم يضفها إليها"(٢).

٢. كما يستدل بالاستصحاب على أن الفرق لم تخرج من الإسلام، فليس في النصوص الشرعية ما يدل دلالة قطعيًا على خروج أهل البدع كالخوارج والقدرية وغيرهم من الإسلام، وكما يقول الشاطبي: "فما ثبت إسلامه بيقين لا يخرج منه إلا بيقين"(٣).

(١) المرجع نفسه، ١٧٣/٣.

(٢) الشاطبي، الاعتصام، ١٧٥/٣.

(٣) المرجع نفسه، ١٨١/٣.

الإشكال الرابع: إلا واحدة، بمعنى مَن هي الفرقة الناجية

إن تحديد الجماعة الناجية "كان موضع خلاف بين الفرق الإسلامية، فكل فرقة تدعي أنها المقصودة بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم– "إلا واحدة"، فنجد أهل السنة والجماعة يرون أن المقصود بالجماعة هم لا سواهم، فاسمهم ينبئ عنهم، حتى أصبحت الجماعة علمًا عليهم دون غيرهم"(١).

فنجد "أن الشيعة الإمامية تزكي نفسها لمثل هذا، وفي ذلك يقول الهلالي بسنده إلى الإمام علي: " وأما الفرقة الناجية المهدية المؤملة المؤمنة المسلمة الموافقة المرشدة فهي المؤتمة بي، المسلمة لأمري، المطيعة لي، المتبرئة من عدوي..... وكثيرًا ما ينسب الشيعة على لسان (جعفر الصادق) أنهم هم الفرقة الناجية، وأن مَن تخلى عن علي وعترته هم (الهالكة)"(٢). وأورد قزويني في موسوعة الإمام الصادق "ولقب المعتزلة أنفسهم بأهل العدل والتوحيد تعريضًا بأهل السنة الذين لم يوحدوا الله تعالى كما يزعمون بما هو أهله، فأسموهم المشبهة وما هم هكذا بأهل نجاة في نظر أهل الاعتزال"(٣).

وقال الإمام الشاطبي: " إن قوله – صلى الله عليه وسلم – "إلا واحدة" قد أعطى بنصه أن الحق واحد لا يختلف، إذ لو كان للحق فِرَقٌ أيضًا لم يقل: إلا واحدة، ولأن الاختلاف منفي عن الشريعة بإطلاق؛ لأنها الحاكمة بين المختلفين لقوله – تعالى–: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله

(١) قرعوش، حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية: دراسة منهجية نقدية، ص١١.

(٢) قزويني، محمد كاظم، موسوعة الإمام الصادق، بغداد، الناشر محمد كاظم قزويني، ٢٠٠١، ج٢/ ١٤١.

(٣) المرجع نفسه، ص١١.

ورسوله). إذ رد التنازع إلى الشريعة، فلو كانت الشريعة تقتضي الخلاف لم يكن في الرَّدِّ إليها فائدة، وقوله: (في شيء) نكرة في سياق الشرط، فهي صيغة من صيغ العموم، فالرد فيها لا يكون إلا أمرًا واحدًا، فلا يسع أن يكون أهل الحق فِرقًا"(١).

ولعل قول الشاطبي الذي أشار فيه إلى ما تتصف به الفرقة الناجية هو الأقرب للمقبول، وذلك أن تحديد فرقة بعينها دون غيرها، وجعل من اتبعوها بعمومهم من الناجين من النار فقط بسبب انتمائهم لهذه الفرقة، دون الالتفات إلى ما يملكون من عقائد وأفكار، فيه شيء من الاضطراب غير المقبول، ورفض أتباع فرقة أخرى فقط لأنهم من تلك الفرقة من غير معرفة لأفكارهم واعتقاداتهم يجعل الأمر فيه بعض الغموض، لذلك جعل الشاطبي لتلك الفرقة علامات تعرف بها، وكل من يملك هذه العلامات هو من الفرقة الناجية، وقد ذكر الألباني بعد تصحيحه الحديث أن علامة الفرقة الناجية هي: ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما كان عليه أصحابه، وشدد على معرفة منهج الصحابة لأنهم هم مَن طبقوا سنة الرسول عمليًا. فالفرقة الناجية هي من وزنت، وهذا ما يتفق مع ما ذهب إليه الشاطبي في حديثه عن الفرقة الناجية الواردة في حديث الافتراق.

الإشكال الخامس: ما معنى مصطلح أهل السنة والجماعة، ومَن هي الأمة الإسلامية.

أورد الشاطبي في كتابه الاعتصام أن الناس اختلفوا في معنى الجماعة المرادة في الحديث، وذكر خمسة أقوال في ذلك، وقد رد هذه الأقوال إلى قائليها إلا قولًا واحدًا، أورده دون ذكر لقائله، وهذه الأقوال التي

(١) الشاطبي، الاعتصام، ٣/٣١٢.

وردت في الاعتصام هي:

أولًا "إنها السواد الأعظم من أهل الإسلام": والمراد بالسواد الأعظم جملة الناس ومعظمهم الذين يجتمعون على طاعة السلطان، وسلوك النهج المستقيم(١)، وقد أعاد الشاطبي هذا القول إلى كلام أبي غالب، الذي أشار إلى أن السود الأعظم هم الناجون من الفرق. وقد أشار الشاطبي إلى أن مسعود الأنصاري وعبدالله بن مسعود قالوا بهذا القول(٢). وقد علق الشاطبي على هذا الرأي بقوله: " فعلى هذا القول يدخل في الجماعة مجتهدو الأمة، وعلماؤها، وأهل الشريعة العاملون بها، ومن سواهم داخلون في حكمهم، لأنهم تابعون لهم ومقتدون به.، فكل مَن خرج عن جماعتهم فهم الذين شذوا، وهم نُهبة الشيطان، ويدخل في هؤلاء جميع أهل البدع؛ لأنهم مخالفون لمَن تقدم من الأمة، لم يدخلوا في سوادهم بحال"(٣).

ثانياً " إنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين": والمقصود بهم جماعة علماء الأمة، فمَن خرج عن هذه الجماعة مات ميتة الجاهلية؛ لأن الله جعلهم حُجة على العالمين، وقد أشار الشاطبي إلى أن من أصحاب هذا الرأي عبدالله بن مبارك، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وهو رأي الأصوليين(٤)، وعندما سئل عبدالله بن المبارك: مَن الجماعة الذين ينبغي أن يقتدى بهم؟ قال: أبو بكر وعمر، فلم يزل يحسب حتى انتهى إلى محمد بن ثابت والحسين بن واقد. قيل: هؤلاء ماتوا، فمن الأحياء؟ قال: أبو حمزة

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (سود).
(٢) الشاطبي، الاعتصام، ٣٠٠/٢.
(٣) المرجع نفسه، ٣٠٢/٣.
(٤) المرجع نفسه، ٣٠٢/٣.

السكري[١].وهذا يعني أن جماعة أئمة العلماء المجتهدين هم العلماء الأعلام من أئمة الهدى المتبعين للكتاب والسنة، يبدؤون من الصحابة رضي الله عنهم.

ثالثاً " إن الجماعة هي جماعة الصحابة على الخصوص"؛ فإنهم الذين أقاموا عماد الدين، وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أبدًا، وقد يمكن فيمن سواهم ذلك[٢]، وقد أشار الشاطبي إلى أن عمر بن عبدالعزيز ممن قالوا بهذا القول. ويشير ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية إلى أن عبدالله بن مسعود كان أكثر المتشددين لهذا الرأي؛ إذ يقول: مَن كان منكم مستنًا فيستن بمَن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد – صلى الله عليه وسلم– كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ولإقامة دينه"[٣]. قال الشاطبي: "فعلى هذا القول فلفظ الجماعة مطابق للرواية الأخرى، في قوله –عليه الصلاة والسلام–: "ما أنا عليه وأصحابي" فكأنه راجع إلى ما قالوه، وما سنوه، واجتهدوا فيه حجة على الإطلاق"[٤].

رابعاً " إن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام": إذا أجمعوا على أمر وجب على غيرهم من أهل الملل إتباعهم، قال الشاطبي: " وكأن هذا القول راجع إلى الثاني وهو يقتضي أيضًا ما يقتضيه، أو يرجع إلى القول الأول، وهو الأظهر، وفيه من المعنى ما في الأول من أنه لابد من كون المجتهدون

(١) الشاطبي، الاعتصام، ٣/٣٠٢-٣٠٣.

(٢) المرجع نفسه، ٣/٣٠٥-٣٠٦.

(٣) ابن أبي العز، صدر الدين علي بن عي بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: مصطفى بن العدوي، القاهرة، دار ابن رجب، ٢٠٠٢، ص٤٣٢.

(٤) الشاطبي، الاعتصام، ٣/٣٠٧.

فيهم، وعند ذلك لا يكون مع اجتماعهم على هذا القول بدعة ؛ فهم إذن الفرقة الناجية"[١].

خامساً " إنها جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير"، فأمر عليه السلام بلزومه، ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم. وقد أشار الشاطبي إلى أن هذا الرأي مما اختاره الطبري الإمام[٢].

ويلاحظ على ما أورده الشاطبي في كتابه الاعتصام من تحديد للجماعة المقصودة في الحديث، أنه أورد تلك الأقوال مشيرًا إلى قائليها، إلا الرأي الرابع، الذي جعل الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، مع أنه رجح أن هذا القول يعود إلى القول الأول وهو الأظهر عنده، ونجد أن في هذا القول إشكالية كبيرة، وذلك يعود إلى أن المسلمين أنفسهم ينقسمون إلى فرق، والمقصود تحديد الفرقة الناجية، ونجد أن ابن حجر لم يذكر هذا القول عن الطبري، وذكر الأقوال الأربعة الأخرى، ولأن الشاطبي لم يذكر قائله ولم يحدده بعكس الآراء الأربعة الأخرى فإن من باب أولى أن نخرج هذا الرأي مما ذكر الشاطبي، وبذلك تبقى الآراء الأربعة في الفرقة الناجية التي وردت في حديث الافتراق. ومن خلال استعراض الآراء الأربعة التي أوردها الشاطبي وسمى قائليها، فيمكن تحديد المقصود بالجماعة الناجية، بأنها الجماعة التي تلتزم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما جاء به صاحبته رضوان الله عليهم، فيما يخص أمور العقيدة وأصول الدين، وأن تلك الجماعة تلتزم بإمام موافق للشرع وعدم مفارقتها له.

---

(١) المرجع نفسه، ٣/٣٠٨-٣٠٩.

(٢) المرجع نفسه، ٣/٣٠٩.

الخاتمة

إن دراسة حديث الافتراق ذات طريق طويل ومتعرج، فقد كثرت البحوث والدراسات التي تناولت هذا الحديث، سواء أكانت قديمة أم حديثة، ولم تختلف الأمة على حديث مثلما اختلفت على حديث الافتراق هذا، ولم يقتصر الاختلاف على جانب دون أخر، بل كان الاختلاف على الحديث من ألفه إلى يائه، من صحة سنده ومتنه، إلى تفسير كل جملة فيه، حتى بعض الزيادات التي وردت في بعض رواياته كانت محط اختلاف كبير، وكان الحديث عند بعض الفرق نافذة صراع مع الفرق الأخرى، كل فرقة تدعي أنها التي تعلو على الأخريات، وقد حاول هذا البحث أن يدرس إشكاليات هذا الحديث عند الشاطبي في كتابه الاعتصام، فوقفنا على جملة من الإشكاليات التي برزت في تناول الشاطبي للحديث. وقد تبين من خلال استعراض إشكاليات هذا الحديث عند الشاطبي جملة من الحقائق، وهي على النحو الآتي:

١. أن الافتراق سنة من سنن الله في خلقه، فافتراق الأمة سلوك اجتماعي حاصل لا محالة، فالمحطات التاريخية للبشرية جمعاء تخبر عن هذه الحتمية التي قررها الحديث، وهي أن الأمم عبر مسيرتها التاريخية قد انقسمت إلى فرق وشيع، فاليهود كانوا على عهد ذلك الافتراق كما هو حال النصارى، والمسلمون لا يختلفون عنهم في ذلك، وهذا من معجزات رسولنا الكريم بأن استشرف القادم لأمته وأخبر بانقسامها لاحقًا، وهذا ما كان في العصور التي تلت عصر النبي – صلى الله عليه وسلم–، أن الافتراق الذي ورد في الحديث ما هو إلا افتراق مطلق، ورأى الشاطبي وجوب تحديد ذلك الافتراق فجعله في الأصول دون الفروع، فالاختلاف عنده رحمة من الله لعباده، فإذا جاءت التعددية مظهرًا صحيًا في القضايا الفقهية، فإن الأمور على عكس ذلك في مسار الأديان والعقائد.

٢. هناك خلاف بين العلماء في مدى صحة هذا الحديث، فمنهم من صححه، مثل الحاكم، والحديث ورد في سنن أبي داود والترمذي والنسائي، وصححه الشاطبي، وأورده الألباني في الأحاديث الصحيحة، وصححه السلفيون كذلك، إلا أن بعض العلماء ضعف هذا الحديث مثل ابن حزم، وفخر الرازي، وقد جعله ابن حجر من الأحاديث الموضوعة.

٣. كانت جملة "كلهم في النار إلا واحدة"، محط اختلاف كبير، فجعل بعضهم مضمونها يتعارض مع المبادئ الشرعية، ومال هؤلاء إلى الأخذ برواية "كلها في الجنة إلا واحدة"، وذلك لأنها أقرب إلى رحمة الله تعالى، فالهلاك يكون للأقل وليس للأكثر.

٤. جاءت إشكالية عدد الفرق الذي ورد في الحديث ظاهرًا في خلاف العلماء، وذهب بعضهم إلى تعديد تلك الفرق الإسلامية، فمنهم مَن ذكر الفرق الرئيسة وذكر عدد الفرق التي تتبع لها، ومنهم مَن عدد الفرق الرئيسة والفرعية، وقد رأى الشاطبي أن ذلك التعديد ما هو إلا تكلف ليتوافق مع ما أورده الحديث، وقد ذهب الشاطبي إلى عدم ذكر تلك الفرق إلا ما جاء به الشرع ونبه إليهم، مثل الخوارج.

٥. إن محاولات الفرق المختلفة للادعاء بأن كلًا منها تمثل الطائفة الناجية مرفوضة، تدفعها في ذلك العصبية لمذهبها، وإن الحقيقة لا تحتكرها طائفة أو فرقة معينة، وإن تفسير الجماعة بالسواد الأعظم أو بأهل العلم، أو أهل الحديث إنما يختلف باختلاف الأحوال، وقد جعل الشاطبي صفات تلك الطائفة الناجية دون تحديد لفرقة دون أخرى. فهي كل جماعة تلتزم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاء به صاحبته رضوان الله عليهم، فيما يخص أمور العقيدة وأصول الدين، وأن تلك الجماعة تلتزم بإمام موافق للشرع، وعدم مفارقتها له.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- الحديث النبوي.
- ابن أبي العز، صدر الدين علي بن عي بن محمد، (٢٠٠٢)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: مصطفى بن العدوي، القاهرة، دار ابن رجب.
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، (١٩٩١)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمعه عبدالرحمن بن محمد النجدي، الرياض، دار علم الكتب.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن محمد، (١٩٧١)، لسان الميزان، بيروت، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- ابن حمدويه، أبو عبدالله الحاكم بن عبدالله، (١٩٩٠)، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ابن حنبل، أبو عبدالله أحمد، (١٩٩٥)، مسند الإمام أحمد، تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة، دار الحديث.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي، (٢٠٠٤)، لسان العرب، بيروت، لبنان، دار صادر.
- الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، (٢٠٠١)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الاسفرانيني، أبو المظفر، (١٩٩٩)، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، القاهرة، المكتبة الأزهرية.
- الأسمري، ماجد، (٢٠١٤)، موقف الفكر المعاصر من مفهوم الفرقة الناجية، مجلة البيان، العدد(٣٢٥).
- الألباني، محمد ناصر الدين، (١٩٨٥)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي.

- البشاري، أبو عبدالله شمس الدين، (١٩٩١)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر، (د.ت)، الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد زاهد، القاهرة.
- التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد، (٢٠٠٠)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تقديم: عبدالحميد عبدالله الهرامة، طرابلس، ليبيا، الهرامة للنشر.
- جولدتسيهر، إجناس، (د.ت)، العقيدة والشريعة في الإسلام، نقله إلى اللغة العربية وعلق عليه: محمد يوسف موسى، وعبدالعزيز عبدالحق، وعلي حسن، القاهرة، دار الكاتب المصري.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبدالرزاق، (د.ت)، تاج العروس، الرياض، دار الهداية،
- الزركلي، خير الدين، (٢٠٠٢)، الأعلام، بيروت، لبنان، دار العلم للملايين.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (٢٠٠٨)، الاعتصام، تحقيق ودراسة: محمد بن عبدالرحمن الشقير، سعد بن عبدالله آل حميد، هشام بن اسماعيل الصيني، الرياض، دار ابن الجوزي.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، (د.ت)، الاعتصام، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة التوحيد.
- عبدالخالق، مسعد، (٢٠١٩)، افتراق الأمة، أسبابه سبل علاجه عند الإمام الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، المجلد(٣٧).
- عرابي، رفاعي ممدوح، (٢٠٠٩)، الافتراق والاختلاف بين الأسباب والنتائج، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد السابع، العدد(٣٢).

- فخر الدين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن، (١٩٨١)، التفسير الكبير، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- فخر الدين الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، (د.ت)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، تحقيق: علي سامي النشار، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (٢٠٠٥)، القوس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر، (٢٠٠٦)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي ومحمد رضوان عرقسوسي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- قرعوش، كايد يوسف، (٢٠٠٥)، حديث افتراق الأمة والطائفة الناجية: دراسة منهجية نقدية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد(١).
- قزويني، محمد كاظم، (٢٠٠١)، موسوعة الإمام الصادق، بغداد، الناشر محمد كاظم قزويني.
- كحالة، عمر رضا، (د.ت)، معجم المؤلفين، بيروت، لبنان، مكتبة المثنى.
- كركور، محمد محمد، (٢٠١٧)، الفرق اليهودية القديمة وآثارها في الواقع اليهودي المعاصر، متوفر عبر الموقع الاكتروني: https://bfdc.journals.ekb.eg/article.pdf
- مجمع اللغة العربية، (٢٠٠٤)، المعجم الوسيط، القاهرة، دار الدعوة.
- مزروعة، محمود، (٢٠٠٣)، تاريخ الفرق الإسلامية، القاهرة، مطبعة الشمس.
- وافي، علي عبدالواحد، (١٩٩٠)، اليهودية واليهود، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- Al- quran al kareem.
- al- Hadith al- Nabawi.
- Abd al-Khaleq, Massaad,(2019), the division of the nation, its causes and means of treatment according to Imam al-Shatibi, who died in 790 AH, Journal of the College of Islamic and Arab Studies, Volume (37).
- Al-Albani, Muhammad Nasir al-Din, (1985), *The Series of Authentic Hadiths*, Beirut, Lebanon, The Islamic Office.
- Al-Asfranini, Abu Al-Muzaffar,(1999), *Insight into Religion and Distinguishing the Saved Sect from the Doomed Sects*, Cairo, Al-Azhar Library.
- Al-Asmari, Majid, (2014), The position of contemporary thought on the concept of the surviving group, Al-Bayan Magazine, Issue (325).
- Al-Azhari, Muhammad bin Ahmad Al-Harawi, (2001), *Tahdheeb Al-Lugha*, investigation (Muhammad Awad), Beirut, Dar Revival of Arab Heritage.
- Al-Baghdadi, Abu Mansour Abdel-Qaher, *The Difference Between Differences*, investigation (Muhammad Zahid), Cairo.
- Al-Bishari, Abu Abdullah Shams Al-Din, (1991), *The Best Divisions in Knowing Regions*, Cairo, Madbouly Bookshop.
- Al-Fayrouz Abadi, Muhammad bin Yaqoub,(2005), *Al-Qaws Al-Muheet*, investigation (Muhammad Naim Al-Iraksousi), Beirut, Lebanon, Al-Risala Foundation.
- Al-Qurtubi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Abi Bakr, (2006), *The Comprehensive of the Rulings of the Qur'an*, investigation (Abdullah Abdul Mohsen Al-Turki and Muhammad Radwan Irksousi), Beirut, Lebanon, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa bin Muhammad, *Al-I'tisam*, seized its text, presented it to

him, commented on it, and extracted its hadiths(Abu Ubaidah Mashhour bin Hassan Al Salman), Riyadh, Al-Tawhid Library.

- Al-Shatibi, Abu Ishaq Ibrahim bin Musa, (2008), *Al-I'tisam*, investigation and study (Muhammad bin Abdul Rahman Al-Shugair, Saad bin Abdullah Al Hamid, Hisham bin Ismail Al-Sini), Riyadh, Dar Ibn Al-Jawzi.
- Al-Tanbukti, Ahmed Baba bin Ahmed, (2000), The achievement of joy in brocade embroidery, presented by (Abdul Hamid Abdullah Al-Haramah), Tripoli, Libya, Al-Haramah Publishing.
- Al-Zarkali, Khair Al-Din, (2002), *Al-Alam*, Beirut, Lebanon, Dar Al-Ilm for Millions.
- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq, *Taj Al-Arous*, Riyadh, Dar Al-Hidaya.
- Fakhr al-Din al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Omar ibn al-Hasan,(1981), *The Great Interpretation*, Beirut, Lebanon, Dar al-Fikr for printing, publishing and distribution.
- Fakhr al-Din al-Razi, Abu Abdullah Muhammad ibn Omar, *Beliefs of the Muslim and Polytheistic Sects*, investigation (Ali Sami al-Nashar), Beirut, Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Goldziher, Egnas, *Creed and Sharia in Islam*, transcribed into Arabic and commented on by(Muhammad Yusuf Musa, Abdul Aziz Abdul Haq, and Ali Hassan), Cairo, Dar Al-Kateb Al-Masry.
- Ibn Abi al-Izz, Sadr al-Din Ali bin Ai bin Muhammad, (2002), *Explanation of the Tahawi Creed*, investigation: (Mustafa bin al-Adawi), Cairo, Dar Ibn Rajab.
- Ibn Hajar, Abu al-Fadl Ahmad ibn Muhammad, (1971), *Lisan al-Mizan*, Beirut, Lebanon, Al-Alamy Publications Institution.
- Ibn Hamdawayh, Abu Abdullah Al-Hakim Bin Abdullah, (1990), *Al-Mustadrak on Al-Sahihayn*,

investigation: (Mustafa Abdel-Qader Atta), Beirut, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya.
- Ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad, (1995), *Musnad Al-Imam Ahmad*, investigation (Ahmed Shaker), Cairo, Dar Al-Hadith.
- Ibn Manzoor, Abu al-Fadl Muhammad bin Makram bin Ali, (2004), *Lisan al-Arab*, Beirut, Lebanon, Dar Sader.
- Ibn Taymiyyah, Ahmad ibn Abd al-Halim, (1991), *The Collection of Fatwas of Sheikh al-Islam Ahmad ibn Taymiyyah*, compiled by (Abd al-Rahman ibn Muhammad al-Najdi), Riyadh, Dar Ilm al-Kutub.
- Kahaleh, Omar Reda, *Authors' Dictionary*, Beirut, Lebanon, Al-Muthanna Bookshop.
- Karkour, Muhammad Muhammad, (2017), The Ancient Jewish Sects and Their Effects in Contemporary Jewish Reality, Available via the website: https://bfdc.journals.ekb.eg/article.pdf
- Mazroua, Mahmoud,(2003), *History of Islamic Sects*, Cairo, Al-Shams Press.
- Orabi, Rifai Mamdouh, (2009), the difference between causes and results, Journal of the College of Islamic and Arab Studies for Girls in Alexandria, Volume VII, No. (32).
- Qaraoush, Kayed Youssef, (2005), Hadith on the Separation of the Ummah and the Surviving Sect: A Critical and Systematic Study, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Issue (1).
- Qazwini, Muhammad Kazem, (2001), Encyclopedia of Imam Al-Sadiq, Baghdad, Publisher Muhammad Kazem Qazwini.
- The Arabic Language Academy, (2004), *Al-Mojam Al-Waseet*, Cairo, Dar Al-Da`wa.
- Wafi, Ali Abdel Wahed,(1990), *Judaism and Jews*, Cairo, Nahdat Misr for printing, publishing and distribution.

فهرس الموضوعات

م	اسم الموضوع	رقم الصفحة
١	ملخص البحث	٨٦٣
٢	المقدمة	٨٦٥
٤	المبحث الأول: تعريف حديث الافتراق	٨٦٩
٥	المبحث الثاني : الإشكاليات العقدية في الحديث من خلال كتاب الاعتصام	٨٧٥
٦	الإشكال الأول: حقيقة افتراق الأمة وسبب افتراقها	٨٧٥
٧	الإشكال الثاني: العدد الوارد في الحديث (ثلاث وسبعون فرقة)	٨٨٠
٨	الإشكال الثالث: معنى قوله: (كلها في النار)	٨٨٦
٩	الإشكال الرابع: إلا واحدة، بمعنى مَن هي الفرقة الناجية	٨٨٧
١٠	الإشكال الخامس: ما معنى مصطلح أهل السنة والجماعة، ومَن هي الأمة الإسلامية.	٨٨٩
١١	الخاتمة	٨٩٣
١٢	المصادر والمراجع	٨٩٥
١٣	فهرس الموضوعات	٩٠١